

SULTAN ABDUL HAMID II AND ZIONISM

Hana Mahmoud SHADID¹


Researcher, Al-Zawiya University, Libya

Abstract:

Sultan Abdul Hamid II is the thirty-fourth sultan of the Ottoman Empire, who assumed the throne at the age of thirty-four from the year (1876-1909 AD).

The researchers differed in assessing his personality and his reign, which is considered one of the most turbulent eras of Ottoman history in terms of economic, political and social aspects. Where the Jews began in the second half of the nineteenth century to gather themselves from the global diaspora, in order to establish a national homeland for them in Palestine, and the rates of Jewish immigration were limited until 1881 AD when the Russian Emperor Alexander II was assassinated, and the group "Loves of the Children of Zion" was accused of killing him, and after that A campaign of ethnic cleansing took place in Russia against the Jews, which prompted the Jews to immigrate to the Ottoman Empire, which was a refuge for the religiously persecuted in the world. Sultan Abdul Hamid II's position on Jewish immigration was clear from the beginning, as he took several measures to prevent Jews from entering Palestine, with the mediation of ambassadors The Europeans were able to obtain the approval of the Sultan for the entry of the Jews into Palestine for the purpose of pilgrimage and to stay in Jerusalem for one month, and after that it was increased to three months. A conference in the Swiss city of Basel on August 23, 1897 AD, in which they agreed to strive to establish a homeland for the Jews in Palestine. Herzl succeeded in meeting Sultan Abdul Hamid II after many attempts in Istanbul in 1901 AD and offered him tempting offers In return for issuing a decree allowing the Jews to emigrate to Palestine and settle there, but the Sultan persistently refused those temptations, and Herzl died in 1904 AD without his idea coming into being, but this idea remained alive in the hearts of the leaders of the Zionist movement after him, and Britain supported them with all force. In the late nineteenth century, secret associations and organizations abounded, the most prominent of which was the Union and Progress Association, which was founded by Ottoman citizens, most of whom belonged to the Jewish and Christian minorities. And they obtained a fatwa from the Sheikh of Islam deposing him and banishing him to Thessaloniki, and he was the main reason behind

 <http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.18.4>

¹  hnamhmwd168@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0002-6506-0368>

that. It is Sultan AbdulHamid's rejection of Herzl's demand to establish a national home for the Jews in Palestine, despite the tempting offers that the Jews made to the Ottoman Empire.

Key words: Sultan Abdul Hamid, Zionism, The Ottoman Empire.

السلطان عبد الحميد الثاني والصهيونية

هناء محمود الشديد

الباحثة، جامعة الزاوية، ليبيا

الملخص:

السلطان عبد الحميد الثاني هو السلطان الرابع والثلاثون من سلاطين الدولة العثمانية، تولى العرش وهو في الرابعة والثلاثين من عمره من سنة (1876-1909م).

اختلف الباحثون في تقييم شخصيته وعهده الذي يعتبر من أكثر عهود التاريخ العثماني اضطراباً من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. حيث بدأ اليهود في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في تجميع أنفسهم من الشتات العالمي، بغية إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، وكانت معدلات الهجرة اليهودية محدودة حتى عام 1881م، عندما تم اغتيال الأمبراطور الروسي الكسندر الثاني، وأتهمت جماعة "أحباء بني صهيون" بقتله، وبعدها قامت حملة تطهير عرقي في روسيا ضد اليهود، مما دفع اليهود الهجرة إلى الدولة العثمانية التي كانت ملجأً للمضطهدين دينياً في العالم. وكان موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الهجرات اليهودية موقفاً واضحاً منذ البداية، حيث اتخذ عدة إجراءات تمنع اليهود من دخول فلسطين، وبتوسط السفراء الأوروبيين استطاعوا أخذ موافقة السلطان على دخول اليهود إلى فلسطين لأجل الحج والمكوث في القدس شهر واحد وزُيد بعد ذلك إلى ثلاثة شهور. وكانت فكرة بناء وطن قومي لليهود في فلسطين تسير بمعدلات بطيئة إلى أن ظهر هرتزل الذي حول القضية إلى قضية عالمية، وجمع اليهود في العالم في مؤتمر بمدينة بازل السويسرية في 23 أغسطس 1897م، واتفقوا فيه على السعي لتأسيس وطن لليهود في فلسطين.

نجح هرتزل في لقاء السلطان عبد الحميد الثاني بعد محاولات عديدة في استنبول عام 1901م، وعرض عليه عروض مغرية مقابل أن يصدر فراماناً بالسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين والتوطن فيها ولكن السلطان رفض تلك الاغراءات بإصرار، وتوفي هرتزل في عام 1904م دون أن تصل فكرته إلى حيز الوجود، ولكن بقيت هذه الفكرة حية في نفوس أقطاب الحركة الصهيونية من بعده وقد أيدتهم بريطانيا بكل قوة، وفي أواخر القرن التاسع عشر كثرت الجمعيات والتنظيمات السرية، وكان أبرزها جمعية الاتحاد والترقي التي أسسها مواطنون عثمانيون ينتمي أغلبهم للأقليات اليهودية والمسيحية، وقد عارضت هذه الجماعة السلطان عبد الحميد بشدة وعملت على عزله، حيث وجهت له العديد من التهم التي لا أساس لها من الصحة، وتحصلوا على فتوى من شيخ الإسلام بعزله ونفيه إلى سلانيك، وكان السبب الرئيسي وراء ذلك هو رفض السلطان عبد الحميد مطلب هرتزل بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين رغم العروض المغرية التي قدمها اليهود للدولة العثمانية.

الكلمات المفتاحية: السلطان عبد الحميد الثاني، الصهيونية، سلاطين الدولة العثمانية.

المقدمة:

السلطان عبد الحميد الثاني هو السلطان الرابع والثلاثون من سلاطين الدولة العثمانية، تولى العرش وهو في الرابعة والثلاثين من عمره من سنة (1876-1909م)، زار السلطان عبد الحميد أوروبا مع عمه عبد العزيز برفقة وفد رفيع المستوى، وفي هذه الرحلة تفتح ذهنه إلى أمور كثيرة، انعكست على فترة حكمه بعد ذلك. في الوقت الذي اعتلى فيه العرش كانت الخزينة العثمانية تعاني من أزمة مالية خانقة، كما واجه مخططات اليهود الصهيونية التي ظهرت في عصره وتريد إنشاء دولة يهودية في فلسطين. اختلف الباحثون في تقييم شخصيته وعهده الذي يعتبر من أكثر عهود التاريخ العثماني اضطراباً من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. حيث بدأ اليهود في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في تجميع أنفسهم من الشتات العالمي، بغية إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، وكانت معدلات الهجرة اليهودية محدودة حتى عام 1881م، عندما تم اغتيال الأمبراطور الروسي الكسندر الثاني، واتهمت جماعة "أحباء بني صهيون" بقتله، وبعدها قامت حملة تطهير عرقي في روسيا ضد اليهود، مما دفع اليهود الهجرة إلى الدولة العثمانية التي كانت ملجأً للمضطهدين دينياً في العالم.

وعلى هذا الأساس جاء اختياري لموضوع السلطان عبد الحميد الثاني والصهيونية وتسليط الضوء على موقفه من الحركة الصهيونية، وما مدى مساهمته في حماية الأراضي المقدسة في فلسطين.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية هذا البحث بعكس الفكرة السائدة والمتداولة عن السلطان عبد الحميد التي تؤكد وقوفه في وجه أطماع اليهود في فلسطين. هناك بعض الكتابات ترى أن السلطان عبد الحميد الثاني، والذي تولى السلطة بين (1876-1909) ساهم بدور كبير في تسهيل الاستيطان اليهودي في فلسطين والتمهيد لدولة إسرائيل، ويبقى السؤال المطروح، ما هو الموقف الحقيقي للسلطان عبد الحميد الثاني من الهجرات اليهودية إلى فلسطين؟ وما هو دوره في الحفاظ على الهوية الفلسطينية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الكشف عن موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الحركة الصهيونية وما مدى مساهمته في حماية الأرض والمقدسات ومنع امتداد هذا النشاط وتزايد، والإجراءات التي اتخذها للحيلولة دون المس بهوية القدس العربية الإسلامية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في أنها تقدم قراءة تاريخية تحليلية لموقف السلطان عبد الحميد الثاني من السيطرة الصهيونية على الأرض في فلسطين في الفترة ما بين (1909-1976م) وهي المرحلة التي بدأت فيها طلائع الصهاينة بالهجرة إلى فلسطين وبداية تأسيس المستعمرات بشكل منظم.

منهج البحث:

استخدمت في هذا البحث المنهج التاريخي التحليلي الذي يعتمد على جمع الأحداث التاريخية ونقدها وتحليلها للوصول إلى النتائج المرجوة في البحث.

تقسيمات البحث: تم تقسيم البحث إلى خمسة مباحث ومقدمة وخاتمة.

المبحث الأول: السلطان عبد الحميد الثاني وعهده.

المبحث الثاني: المسألة اليهودية في الدولة العثمانية.

المبحث الثالث: موقف السلطان عبد الحميد من الهجرات اليهودية والإجراءات التي اتخذها للحد من الهجرة إلى الأراضي الفلسطينية.

المبحث الرابع: مباحثات الصهيونية مع السلطان عبد الحميد.

المبحث الخامس: دور اليهود وجمعية الاتحاد والترقي في الإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني.

الخاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

أولاً: السلطان عبد الحميد الثاني وعهده:

السلطان عبد الحميد هو السلطان الرابع والثلاثون من سلاطين الدولة العثمانية. تولى عرش الدولة وهو في الرابعة والثلاثين من عمره، إذ ولد في 16 شعبان سنة 1258هـ/1842م.

تلقى عبد الحميد تعليماً منتظماً في القصر السلطاني على أيدي نخبة مختارة من أشهر رجالات زمنه علماء وخلقاً، وقد تعلم من اللغات العربية والفارسية، ودرس التاريخ وأحب الأدب، وتعمق في علم التصوف، ونظم بعض الأشعار باللغة التركية العثمانية تدرّب على استخدام الأسلحة، وكان مهتماً بالسياسة العالمية ويتابع الأخبار عن موقع بلاده منها بعناية فائقة ودقة نادرة.

زار السلطان عبد الحميد أوروبا مع عمه عبد العزيز برفقة وفد رفيع المستوى، وألتقى الوفد العثماني بساسة ذلك العصر في أوروبا واستغرقت البعثة من (21 يونيو إلى 7 أغسطس من عام 1867م). زار فيها الوفد العثماني فرنسا وإنجلترا وبلجيكا وألمانيا والدولة النمساوية المجرية.

وفي هذه الرحلة الأوروبية، تفتح ذهن عبد الحميد إلى أمور كثيرة، انعكست على فترة حكمه كلها بعد ذلك. اقتنع عبد الحميد أن فرنسا دولة لهو، وإنجلترا دولة ثروة وزراعة وصناعة. أما ألمانيا فهي دولة نظام وعسكر وإدارة وكان إعجابه بألمانيا كثيراً، وهذا يتضح من خلال تدريب الجيش العثماني على أيدي خبراء المان في عهد السلطان عبد الحميد. ولقد استفاد الأمير عبد الحميد من هذه الرحلة وتأثر بها ودفعه ذلك التأثير بإدخال المخترعات الحديثة في دولته في مختلف نواحي الحياة:- تعليمية وصناعية ووسائل اتصالات وعسكرية. (الصلاحي، 2012، الصفحات 12-13)

تولى الحكم بعد خلع السلطان مراد الخامس من سنة (1876-1909م)، وبقي فيه 33 سنة متواصلة، واختلف الباحثون في تقييم شخصيته وعهده الذي يعتبر من أكثر عهود التاريخ العثماني اضطراباً من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وفي الوقت الذي اعتلى فيه العرش، كانت الخزينة العثمانية تعاني من أزمة مالية خانقة، كما كانت مثقلة بالديون الخارجية، وبلغ العجز في ميزانية الدولة حداً لا يطاق فاضطرت للجوء إلى الديون الداخلية. (بيات، 2003، صفحة 447)

حكم عبد الحميد الثاني حوالي ثلث قرن، حاول فيها تجنب الدولة العثمانية الانهيار والتمزق على أيدي الدول الأوروبية القوية جداً (سلطان ع،، صفحة 381) والتي كانت تتدخل باستمرار في شؤون الدولة المختلفة. (بيات، 2003، صفحة 447) محاولة القضاء عليها، وتصدى للحركات القومية في بلاده، الأوربيين منهم والأتراك أيضاً وكذلك العرب، كما قاوم مخططات اليهود الصهيونية التي ظهرت في عصره، وكان هدفها إنشاء دولة يهودية في فلسطين، وكان في الوقت نفسه يواجه الرأي العام الأوروبي المعادي للدولة العثمانية الإسلامية، المتحيز مع المسيحيين، كما كانت الألواج المأسونية التي كانت في قمة نشاطها الفاعل لتدمير هذه الدولة. (سلطان ع،، صفحة 318)

وفي عهد السلطان عبد الحميد أنشئ أول مجلس نيابي في الدولة العثمانية وهو مجلس المبعوثان الأول، إلا أنه أُبطل بعد أقل من سنة، وفي نهاية عهده أعيدت الحياة النيابية مرة ثانية. (بيات، 2003، صفحة 448)

ورأى عهده إصلاحات في مختلف مرافق الدولة ولاسيما في مجالات التعليم والصحة والمواصلات بالإضافة إلى المجال العسكري، فقد تقدم النظام التعليمي الثلاثي (الأول-المتوسط-العالي) الذي طبق لأول مرة في عهد السلطان عبد

العزیز (1869م) تقدماً ملحوظاً في هذا العصر، حيث أقيمت مدارس مختلفة في عهده التي ربت الكثير من رجال الدولة. (السيد، 1996، صفحة 294). منها: مكتب ملكية (كلية العلوم السياسية)، مكتب حقوق (كلية الحقوق)، دار الفنون (كلية الآداب والعلوم)، صنائع نفيسة مكتبي (كلية الفنون الجميلة)، هندسة ملكية (كلية الهندسة المدنية)، دار المعلمين العالية وكليات التجارة والزراعة والطب والكلية العسكرية، ودار المعلمات. وفتحت مدارس ابتدائية ورشدية (متوسطة) و(إعدادية) على غرار المدارس الأوروبية، كما أنشئ عدد من المتاحف والمكتبات العامة والمستشفيات ودور العجزة وشبكات الري، كما أنجز القسم الأكبر من سكة حديد الحجاز وخطوط التلغراف ونظمت المواصلات والنقل بفضل تأسيس الترام الكهربائي في مختلف المدن فضلاً عن إقامة معامل مختلفة.

كما كان للجانب العسكري نصيبه من الاهتمام إذ جلب السلطان عبد الحميد خبراء من ألمانيا لتنظيم الجيش وتدريبه على مختلف الأسلحة والنظم العسكرية الحديثة وجهاز القوات المسلحة بأسلحة حديثة متطورة، كما أنشأ مدارس عسكرية مختلفة، والمعروف أن الذين أنزلوا السلطان من عرشه كانوا من خريجي هذه المدارس. (بيات، 2003، الصفحات 448-449)

انقسم الكتاب والمؤرخون المهاجمون بشكل عام إلى قسمين، أولهما معاد هاجمه بشدة يدعي استبداده ودكتاتوريته وجرائمه وتقييده للفكر و الحرية... الخ، وكان اليهود والماسون والصحف الأوروبية في مقدمتها وكذلك القوميون في الدولة العثمانية، والثاني مدافع عنه بقوة يرى حمايته للإسلام والدولة العثمانية الإسلامية وعدم اذغانه للأوروبيين، ومحاولة الحفاظ على الشعوب الإسلامية من الاستعمار، ومن أجل ذلك تبني فكرة الجامعة الإسلامية. (سلطان ع.، صفحة 318)

ثانياً: مسألة الصهيونية في الدولة العثمانية:

بعد خضوع فلسطين للحكم العثماني في أوائل القرن السادس عشر، بدأ يهود أواسط أوروبا يهاجرون إليها، وفي منتصف القرن الثامن عشر ميلادي هاجر عدد من يهود بولندا وروسيا إلى فلسطين؛ وذلك بسبب تعذيبهم هناك ووجدوا من مختلف السلاطين في الدولة العثمانية المعاملة الحسنة، وقد وصل عدد اليهود في فلسطين عندما غزا نابليون البلاد عام 1799م، خمسة الاف يهودي فقط.

اجتهد الرواد الأوائل من يهود ألمانيا في عام (1860 م) إلى الهجرة لفلسطين، حيث طلبوا من السلطان عبد العزيز ترخيصاً بإقامة مستعمرة يهودية ألمانية في فلسطين يسكنها المهاجرون اليهود، وأعطى لهم الأذن بذلك، وفي عام (1869م) بدأت القوافل اليهودية تأتي إلى فلسطين، ونجحوا اليهود في الحصول على ميثاق من السلطان العثماني عبد العزيز بمنحهم أرض مساحتها 2600 دونم بالقرب من يافا، بموجب عقد إيجار مدته 19 عام لبناء مدرسة زراعية، وتم إنشاء المدرسة عام (1870م).

وفي عام (1876م)، استمرت محاولات تشجيع اليهود للهجرة إلى فلسطين وبدأوا في التفاوض مع الدولة العثمانية على شراء مساحات من الأراضي في فلسطين، ولكن السلطان العثماني رفض هذه المرة جميع الاقتراحات بعد أن شاهد ازدياد الهجرة اليهودية إلى الأراضي المقدسة. (حلاق، 1978، الصفحات ص77-78)

وفي القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي بدأ اليهود المقيمون في جميع بلدان العالم يتطلعون إلى احتلال فلسطين وبلغ هذا التطلع أشده في نهاية هذا القرن، وكان هدفهم إنشاء دولة يهودية في فلسطين تجمع شملهم وتلم شتاتهم متحججين في سبيل تحقيق هذا الهدف بادعاءات دينية وتاريخية ليس لها أساس من الصحة، وأخذت أصواتهم في النصف الثاني من هذا القرن تزداد ارتفاعاً، تطالب بترحيل اليهود المشردين في أنحاء العالم إلى فلسطين وبخاصة بعد المذابح والاضطهادات التي تعرضوا لها في روسيا بعد اغتيال القيصر الروسي إسكندر الثاني بالقنابل سنة (1299هـ، 1881م) على أيدي منظمة "عشاق صهيون" وأطلق على حركتهم هذه اسم "الحركة الصهيونية". (علي أ.، 2002، صفحة 298)

وتعتبر هجرة (1882م)، هي بداية الصهيونية، نظراً لنفوذها وتنظيمها من قبل الزعماء الصهيونيين الذين أقاموا مستعمرة عرفت (ريشون لوزيون) وعرفت هذه الجمعية باسم أحباء صهيون وكان لهذه الجمعية دور واضح في تنظيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وبالرغم من وضوح الموقف العثماني وإصدار قوانين عام (1882م) الخاصة بالهجرة اليهودية إلى الدولة العثمانية، فقد استمر اليهود في محاولة اقناع السلطان عبد الحميد الثاني بالسماح لهم بالهجرة إلى فلسطين.

وفي نهاية القرن التاسع عشر استطاع هرتزل بنشاطه توجيه انظار العالم إلى اليهود وإلى الحركة الصهيونية، الذي قام بعقد مؤتمر (بال) في سبتمبر (1897م)، بسويسرا لمناقشة مشروع هرتزل بإقامة الدولة اليهودية وإعادة الشعب المختار إلى أرضه، وألقى هرتزل خطاباً في هذا المؤتمر تحدث فيه عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ورأى هرتزل أنه لا بديل من الحصول على (ميثاق دولي) من أجل إنشاء الدولة اليهودية، كما أنه لابد من موافقة الدولة العثمانية التي تحارب الهجرة اليهودية، ورأى هرتزل أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين سوف تمنح قوة لتلك الأرض الفقيرة جداً، وستبعث القوة في الأمبراطورية العثمانية.

وعندما انتهوا الصهاينة من عقد مؤتمرهم، اتفقوا جميعاً على أنهم سيحصلون على المساعدات من الدول الأوروبية وفي طليعتها الدول التي لها أطماع في الأراضي العربية من الدولة العثمانية وسلطانها الذي أصدر سابقاً عدة قرارات تنص بمنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وكان السلطان عبد الحميد الثاني متبعاً للمؤتمر الصهيوني الأول والمقرارات التي تمخضت عنه. (حلاق، 1978م، صفحة 105) فماذا كان موقف السلطان عبد الحميد الثاني من هذه الهجرات اليهودية إلى فلسطين؟

ثالثاً: موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الهجرات اليهودية والإجراءات التي اتخذها للحد من الهجرة إلى الأراضي المقدسة:

حرص السلطان على تتبع النشاط الصهيوني والمحافل الماسونية في الدولة فكان قراره الأخير ضرورة منع إسكان اليهود في فلسطين، والشئ الذي يلفت النظر حقاً هو أن السلطان عبد الحميد شعر بالخطر قبل الجميع، شعر به حتى قبل ظهور هذا الخطر على السطح وانتبه في المؤتمر الصهيوني الأول عام 1896م، بل حتى قبل صدور كتاب هرتزل المعروف (الدولة اليهودية) عام (1895م)، إذ كان يقوم برصد جميع التيارات الفكرية والسياسية في أوروبا بدقة، و الفرامانات الثلاثة المتعاقبة التي أصدرها سنة 1891م ومنع بموجبها هجرة اليهود إلى فلسطين وقيد وحدد زيارتهم إلى القدس، كانت خير دليل على ذلك، أي إنه شعر بالخطر الصهيوني قبل ظهور هرتزل على مسرح الأحداث، وفهم النوايا

البعيدة لرغبة اليهود في الهجرة إلى فلسطين، وهناك نسخة مكتوبة بخط يد السلطان نفسه والتي كتبها في (21، 28، 29 من ذي القعدة لسنة 1308هـ/1881م): (علي أ.، السلطان عبد الحميد الثاني وأحداث عهده، 2002، صفحة 202)
الفرمان الأول:

"إن قبول الذين طردوا من كل مكان، في الممالك العثمانية سيؤدي في المستقبل إلى تشكيل حكومة موسوية، لذا فإن إجراء هذه المعاملات غير جائز، وبخاصة إن الممالك الشاهانية ليست من قبيل الأراضي الحالية والمتركة، وأن يتخذ مجلس الوزراء قراراً قطعياً بخصوص تفاصيل هذا الأمر وعرضه علينا، إذ ما الداعي لقبول من طردهم الأوربيون المتمدنون ولم يقبلوهم في ديارهم، وفضلاً عن ذلك فإن هناك دسائس كثيرة لذا فإن هذا الأمر غير جائز على الإطلاق.
وبناء على ذلك، وحتى لا يبقى هناك أي مجال بعد الآن لأية معروضات أخرى في هذا الخصوص، تعاد هذه المذكرة للصدارة العظمى لاتخاذ قرار عام في هذا الموضوع".

الفرمان الثاني:

بعد سبعة أيام من الفرمان الأول أصدر السلطان هذا الفرمان:

"إن قبول هؤلاء الموسويين وإسكانهم أو إعطائهم حق المواطنة شيء ضار جداً، فقد يتولد عن هذا في المستقبل مسألة حكومية موسوية. لذا يجب عدم قبولهم، وأن يؤخذ هذا في الحسبان عند عرض المسألة، وأن يعرض هذا القرار بسرعة هذا اليوم، وأن تعطي المعلومات للصدارة العظمى من السكرتارية الخاصة".

الفرمان الثالث:

بعد يوم واحد من الفرمان الثاني أصدر السلطان هذا الفرمان:

"لا يحق لأية دولة أن تعترض على عدم قبول الموسويين الذين طردتهم دولة متمدنة ولم تقبلهم الدول المتمدنة الأخرى، وهؤلاء الذين يحتجون ويعترضون علينا كان الأخرى بهم الاحتجاج على الدول التي طردتهم ورفضت قبولهم. وبناء عليه فإن هؤلاء الموسويين لو أسكنوا في أي مكان من أجزاء الأمبراطورية فإنهم سيتسللون إلى فلسطين شيئاً فشيئاً مهما اتخذت من تدابير، وسيسعون لتشكيل حكومة موسوية بتشجيع وحماية الدول الأوروبية، ولن يعمل هؤلاء في الزراعة والفلاحة، بل سيحاولون الإضرار بالأهالي كما فعلوا في البلدان التي طردوا منها. ومادام هؤلاء كانوا بصدد الهجرة إلى أمريكا، إذن فمن المناسب أن يهاجروا إلى هناك، ونرى وجوب المذاكرة بشكل مفصل في هذا الموضوع في اللجنة العسكرية".

وهذا الفرمان يشير إلى الوعي الكامل للسلطان من الهدف الحقيقي لهجرة اليهود، وفي تلك السنوات المبكرة التي لم تكن الدعوة الصهيونية قد بدأت فعاليتها ونشاطها، فنجد أنه يقرر أن هدف اليهود هو تشكيل حكومة موسوية (يهودية) في فلسطين بتشجيع وحماية الدول الأوروبية وهو ما حدث فعلاً فيما بعد وإنهم لو أسكنوا في أي جزء من الأمبراطورية العثمانية فسيتسللون إلى فلسطين، وإنهم لن يعملوا في الزراعة بل يقومون بالإضرار بالسكان المحليين، أي سيقومون بأعمال الإقراض بالربا واستغلال الفقراء والمحتاجين (علي أ.، 2002، صفحة 203)

كان هذا موقف السلطان عبد الحميد من الهجرات اليهودية منذ البداية فما هي الإجراءات التي اتخذها للحد من تلك الهجرات؟

عندما عرف السلطان عبد الحميد الثاني نوايا الدول الغربية واليهود وإصرارهم الدائم على مسألة الاستيطان، ولكي يقطع الطريق أمامهم ويمنعهم من تحقيق أهدافهم، اتخذ العديد من الإجراءات، فأصدر أوامره عام 1887م بجعل القدس سنجقاً مستقلاً عن ولاية الشام وربطه بالباب العالي ليكون تحت إشراف الحكومة المركزية في إستانبول (علي أ، 2002، صفحة 304) وكان هدف عبد الحميد من اتخاذ هذا الإجراء هو إحكام مراقبة الدوائر العليا في الدولة على الحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما أصدر السلطان عبد الحميد فرماناً بتعيين محمد شريف رؤف باشا على بيت المقدس، وكان حازماً نزيهاً يسارع في طرد الحجاج اليهود من فلسطين بمجرد انقضاء المدة المسموح لهم بها، كما كان يقف في وجه من يريد بيع الأراضي لليهود من السكان العرب. (بيات، 2003، صفحة 16)

كما أصدر أوامر جديدة بشأن الهجرة اليهودية إلى متصرفية القدس ويافا تعلمهم بأنه يسمح لليهود الدخول إلى البلاد كحجاج أو زوار فقط، وعلى كل يهودي يصل إلى يافا أن يدفع 50 ليرة تركية وأن يتعهد بمغادرة فلسطين خلال 31 يوماً. وجاء ذلك القرار متفقاً مع قرار الباب العالي الذي كان هدفه وضع حد للهجرة اليهودية الذي أخذت تتدفق على فلسطين، وخاصة بعد تحقق الباب العالي من الخطر الذي يخفي وراء استيطان اليهود بأعداد كبيرة في فلسطين، ومما يترتب على تلك الهجرة من حقوق وامتيازات يتمتع بها اليهود كرعايا أجناب، وعندما وجدت الدولة العثمانية أن بعض الدول الأجنبية تساعد في إنجاح الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتعمل في نفس الوقت على عرقلة تنفيذ القرارات الحكومية، طلب الباب العالي من متصرف القدس إجراء اتصالات مع قناصل الدول الأجنبية في (أغسطس 1887م)، لإبلاغهم غضب السلطان والسلطات العثمانية لعدم قيام القنصليات الأجنبية في القدس وفروعها في يافا بخطوات من جانبها لتسهيل مهمة إخراج اليهود الأجانب الذين انتهت مدة إقامتهم خضوعاً للأوامر التي وردت من الباب العالي، وبناء على رغبة السلطان بمنع اليهود من استيطان فلسطين.

وفي عام (1888م) أصدر الباب العالي قوانين جديدة نصت على ضرورة حمل اليهود الأجانب جوازات سفر توضح عقيدتهم اليهودية كي تمنحهم سلطات الميناء تصريحاً لزيارة المتصرفية لمدة ثلاثة شهور، كما رفضت السلطات العثمانية في ميناء يافا السماح بدخول اليهود الذين لم يحصلوا على تأشيرات دخول من القناصل الأجانب من محاولاتهم المستمرة لتعطيل فعالية القوانين العثمانية الخاصة باليهود، وتكريساً للموقف العثماني من الهجرة اليهودية المتدفقة، فكان أن أمرت الحكومة العثمانية قناصلها في مختلف البلاد عدم التأشيرة على جوازات سفر اليهود إلا بداعي الزيارة الدينية ولمدة محدودة. ومن أجل ذلك اعترضت بريطانيا على قوانين عام (1888م)، فأوضحت الحكومة العثمانية لسفارتها في استانبول في أكتوبر من نفس العام أن إجراءات المنع لن تطبق إلا بحق اليهود الإنجليز الذين يأتون إلى فلسطين بأعداد كبيرة وليس بحق الذين يأتون فرادى (حلاق، 1978م، الصفحات 95-96) والحقيقة أن رغبات اليهود الذين يحملون الجنسية العثمانية في استيطان فلسطين بما فيها القدس قد تسببت في مشاكل جديدة للحكومة العثمانية التي كانت تسعى إلى عدم تغيير التركيبة السكانية للمنطقة. ولهذا أصدرت في (أكتوبر 1900م)، تعليمات نظمت بموجبها زيارة اليهود إلى الأماكن المقدسة في فلسطين اشترطت فيها على اليهود الذين يحملون الجنسية العثمانية أو الأجنبية الراغبين بالسفر إلى فلسطين أن يحصلوا على تذكرة سفر يذكر فيها جنسيتهم ومهنتهم وسبب زيارتهم، وأن يسلموا هذه الوثائق أثناء وصولهم إلى المرافق في بيروت أو القدس إلى موظفي الجوازات، ويحصلون منهم لقاء رسم قرش واحد على تذكرة سفر مؤقتة ملونة تختلف

عن التذكريات الأخرى ويدون فيها إذن الزيارة والإقامة في فلسطين لمدة ثلاثة أشهر، والذين يتجاوزون هذه المدة من اليهود مواطني الدولة فيتم إخراجهم من أراضي فلسطين من قبل قوات الجندرية. أما اليهود الأجانب فيتم إخراجهم بواسطة قنصليات حكوماتهم، وفرضت المادة الثالثة من هذه التعليمات على موظفي الجوازات تنظيم جدول شهري بأسماء الزوار اليهود وإبلاغ موظفي الجندرية عن الحالات التي انتهت مدة زيارتهم وإلا سيتحملون المسؤولية من جراء ذلك. (بيات، 2003، صفحة 455) وبالرغم من هذه الإجراءات التي اتخذتها حكومة السلطان عبد الحميد لمنع استيطان اليهود في منطقة فلسطين، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك، بل كان عدد اليهود يزداد يوماً بعد يوم إلى أن بلغت هذه الزيادة حدّاً أصبحت تولد ردود فعل عنيفة من قبل الأهالي العرب وعندما يسوا اليهود من الحصول على موافقة السلطان عبد الحميد الثاني على الاستيطان في فلسطين لجأوا إلى اقناع الأهالي في القدس ببيع أراضيهم بمبالغ مغرية ولم يكن الأهالي يعلمون بنوايا اليهود، ولكن مدير طابو القدس العثماني جمال الدين بن خوجا إسحاق الخربوطي كان على علم بنوايا اليهود. فكتب إلى السلطان "إن اليهود قاموا بشراء أرض قيمتها 300 ليرة من العرب بثلاث أو خمسة أضعاف قيمتها الأصلية، واقترح شراءها لحساب الخزينة الخاصة... فتم له ما أراد" (بيات، 2003، الصفحات 455-456)

رابعاً: مباحثات الصهيونية مع السلطان عبد الحميد الثاني:

حصل زعيم الحركة اليهودية الصهيونية العالمية (تيودور هرتزل) على تأييد أوروبي للمسألة اليهودية من دول (ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا) وجعل من هذه الدول قوة ضغط على الدولة العثمانية تمهيداً لمقابلة السلطان عبد الحميد، وطلب فلسطين منه، وكانت الدولة العثمانية في تلك الفترة تعاني من مشاكل مالية متعددة، وكانت الأحوال الاقتصادية في البلاد سيئة، إذ فرضت الدول الأوروبية الدائنة وجود بعثة مالية أوروبية في تركيا العثمانية للإشراف على أوضاعها الاقتصادية ضماناً لديونها، مما دفع السلطان عبد الحميد الثاني أن يفكر في إيجاد حلاً لهذه المعضلة.

كانت هذه الثغرة هي السبيل الوحيد أمام هرتزل، كي يؤثر على سياسة عبد الحميد الثاني تجاه اليهود، وفي هذا الصدد يقول هرتزل في مذكراته: "علينا أن ننفق عشرين مليون ليرة تركية لإصلاح الأوضاع المالية في تركيا.... مليونان منهما ثمناً لفلسطين والباقي لتحرير تركيا العثمانية بتسديد ديونها تمهيداً للتخلص من البعثة الأوروبية... ومن ثم نقوم بتمويل السلطان بعد ذلك بأي قروض جديدة يطلبها"

حاول هرتزل مقابلة السلطان عبد الحميد الثاني بوساطة مسؤولين من ألمانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا وإنكلترا، وزار هرتزل القسطنطينية في عام (1896م)، برفقة نيو لنسكي، الذي كانت له علاقة ودية مع السلطان عبد الحميد، ونقل نيولنسكي آراء هرتزل إلى قصر يلدز، ودارت محاوره بين نيولنسكي والسلطان عبد الحميد إذ قال السلطان له: "هل بإمكان اليهود أن يستقروا في مقاطعة أخرى غير فلسطين؟" أجاب نيولنسكي قائلاً: "تعتبر فلسطين هي المهد الأول لليهود، وعليه فإن اليهود لهم الرغبة في العودة إليها"، ورد السلطان قائلاً: "إن فلسطين لا تعتبر مهدياً لليهود فقط، وإنما تعتبر مهدياً لكل الأديان الأخرى". أجاب نيولنسكي قائلاً: "في حالة عدم استرجاع فلسطين من قبل اليهود فإنهم سوف يحاولون الذهاب وبكل بساطة إلى الأرجنتين". (الصلابي، السلطان عبد الحميد الثاني وأسباب زوال الخلافة العثمانية، 2012، الصفحات ص57-58)

وأرسل السلطان عبد الحميد الثاني رسالة إلى هرتزل بواسطة صديقه نيولنسيكي جاء فيها: "انصح صديقك هرتزل، أن لا يتخذ خطوات جديدة حول هذا الموضوع، لأنني لا أستطيع أن أتنازل عن شبر واحد من الأراضي المقدسة، لأنها ليست ملكي، بل هي ملك شعبي. وقد قاتل أسلافي من أجل هذه الأرض، ورووها بدمائهم؛ فليحتفظ اليهود بملايينهم. إذا مزقت دولتي، من الممكن الحصول على فلسطين بدون مقابل، ولكن إذا لزم الأمر فليبدأ التمزيق أولاً في جثتنا، ولكن لا أوافق على تشريح جثتي وأنا على قيد الحياة". (الصلابي، السلطان عبد الحميد الثاني وأسباب زوال الخلافة العثمانية، 2012، صفحة 59)

وفي هذا الصدد يقول عبد الحميد في مذكراته: "ومن المناسب أن نقوم باستغلال الأراضي الخالية في الدولة، وهذا يعني من جانب آخر، أنه كان علينا أن ننهج اتباع سياسة تهجير خاصة، ولكننا لا نجد أن هجرة اليهود مناسبة، لأن غايتنا هي استيطان عناصر تنتمي إلى دين أسلافنا وتقاليدنا، حتى لا يستطيعوا الهيمنة على زمام الأمور في الدولة". وبعد فشل جهود هرتزل ووساطة نيولنسيكي، اتجه هرتزل إلى وليم الثاني أمبراطور ألمانيا الذي كان صديقاً لعبد الحميد ولكنه لم ينجح في هذه الوساطة أيضاً. (حرب، 1991)

استمر هرتزل في محاولاته المستمرة حتى تكلفت جهوده بالنجاح بعد سنتين (1899-1901م) حيث حدثت اتصالات بين هرتزل والسلطان عبد الحميد الثاني، هدف منها هرتزل إلى إقامة مجتمع يهودي في فلسطين. وأراد السلطان من هذه الاتصالات ما يأتي:

1- معرفة حقيقة الخطط اليهودية.

2- معرفة قوة اليهود العالمية ومدى قدرتها.

3- إنقاذ الدولة العثمانية من مخاطر اليهود.

ورغب هرتزل في هذه الاتصالات إلى:

1- تقديم تضحيات مالية ضخمة مهما تكن، في سبيل إيجاد مأوى لليهود، ويشير بهذا إلى تقديم هدية مالية ضخمة للسلطان من الليرات الذهبية.

2- إقراض الخزينة العثمانية مليونين من الليرات العثمانية (الصلابي، السلطان عبد الحميد الثاني والجامعة الإسلامية وأسباب زوال الخلافة العثمانية، 2012، صفحة 59)

كانت المقابلة الأولى بين السلطان عبد الحميد الثاني وهرتزل في عام 1901م بوساطة صديقه المستشرق الهنجاري (فامبيري)، وقد نبهه صديقه إلى أن السلطان سيستقبله - ولكن ليس كصهيوني، بل كرئيس لليهود وصحافي نافذ- وطلب منه أن يكون حذراً جداً في المقابلة، لأن السلطان يكره الصهيونية، تمت المقابلة واستغرقت ساعتين تقريباً حرص السلطان خلالها أن يكون مستمعاً هادئاً معظم الوقت، تاركاً هرتزل يسترسل في تقديم مشاريعه وحلوله لمشاكل الدولة العثمانية المالية وخاصة في موضوع الدين العام، ثم أشار السلطان إلى الثروات غير المستعملة في بلاده وطلب منه تقديم دراسة وافية عن كيفية استغلال هذه الثروات وإيجاد موارد جديدة للدولة، ولم يتحدث هرتزل على مشاريعه في فلسطين وإلى طلباته ومقترحاته في هذا الخصوص، ولكنه طلب تصريح عطف لصالح اليهود، وانتهت المقابلة ولم يتحصل هرتزل على شيء من طلباته، وفي زيارته الرابعة إلى القسطنطينية التي كانت في (1902/5/15م) لم يستطع مقابلة السلطان، ولكنه قابل بعض موظفي القصر وقال له عزت بك: "إن جلالة السلطان مستعد أن يفتح أمبراطوريته أمام اللاجئين اليهود من

جميع الدول بشرط أن يتعهدوا بأن يصبحوا رعايا عثمانيين بكل ما يفرضه ذلك عليهم من واجبات من حيث القانون والخدمة العسكرية.. عليهم قبل أن يدخلوا بلادنا أن يتخلوا عن جنسياتهم السابقة، و يصبحوا رعايا عثمانيين، بهذه الطريقة يستطيعون سكن أية مقاطعة في البلاد عدا فلسطين بادي الامر.. مقابل ذلك يريدكم جلالة السلطان أن تؤلفوا وكالة لتصفية الدين العام وللقيام باستثمار مناجم معادن الأمبراطورية كلها."

ومع أنه ترك إسطنبول غاضباً، إلا أنه لم ييأس وواصل مراسلاته لحاشية السلطان ورجال قصره، مكرراً طلباته السابقة مضيفاً إليها بعض الإغراءات المالية التي لم تؤد إلى أية نتيجة لدى السلطان بل أعلن غضبه عليه وقطع اتصاله به. (حرب، 1991، صفحة 28) ويذكر بعض المؤرخين أن هرتزل أرسل بعد ذلك وفد لمقابلة السلطان عبد الحميد وكان هذا الوفد يتكون من ثلاثة من زعماء اليهود هم:

1- مزراحي قراصو.

2- جاك.

3- ليون.

لم يستطيع الوفد مقابلة السلطان، ولكنهم قابلوا رئيس الوزراء تحسين باشا وأظهروا استعدادهم لتقديم العروض التالية للدولة العثمانية:

1- أن يقوم اليهود بوفاء الديون المستحقة على الدولة العثمانية (وقدر 133 مليون ليرة انجليزية ذهبية).

2- بناء أسطول لحماية الدولة العثمانية بتكليف 120 مليون فرنك فرنسي.

3- تقديم قرض بدون فائدة قدره (35) مليون ليرة ذهبية لإنعاش مالية الدولة العثمانية

ومواردها.

4- تأسيس جامعة يهودية في القدس حتى لا يضطر الطلاب العثمانيون إلى الذهاب إلى الخارج، بل يبقون في بلادهم ويتلقون أفضل ما تقدمه أحسن الجامعات مقابل:

1- إباحة دخول اليهود إلى فلسطين في أي يوم من أيام السنة للزيارة.

2- السماح لليهود ببناء مستعمرة ينزل بها أبناء جلدتهم قرب القدس، أثناء الزيارة.

وحيثما نقل تحسين باشا ما سمعه إلى السلطان عبد الحميد أجابه: "قل لهؤلاء اليهود الوقحين:

- أن بيت المقدس الشريف أفتتحه للإسلام أول مرة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولست مستعداً أن أتحمّل تاريخياً وصمة بيع الأراضي المقدسة لليهود وخيانة الأمانة التي كلفني المسلمون بالحفاظ عليها.

- ليحتفظ اليهود بأموالهم، والدولة العلية لا يمكن أن تحتمي وراء حصون بنيت بأموال أعداء الإسلام.

وأخبرهم أن يخرجوا وألا يحاولوا مقابلي أو الدخول لهذا المكان بعدها. "

كانت زيارة هرتزل الأخيرة لإسطنبول في (25-7-1902م) بدعوة من السلطان الذي قرر أن يلعب بورقة هرتزل لأنه كان على وشك الدخول في مفاوضات مالية مع فرنسا.

ويذكر بعض المؤرخين أن السلطان عبد الحميد بعد أن رفض كل عروض هرتزل وافق على تهجير اليهود إلى مناطق مبعثرة من الاناضول والعراق ما عدا فلسطين، وبشرط اكتسابهم الجنسية العثمانية، ولم يسمح بالهجرة على نطاق واسع. لأنه كان يعرف جيداً حقيقة أهداف الصهيونية التي كانت قد أعلنتها في مؤتمراتها، وكان السلطان عبد الحميد يفرق بين الصهيونيين واليهود كرعايا عثمانيين، وكان يدرك مدى الخطر الحقيقي الذي ستقوم به المستعمرات اليهودية في فلسطين وأنها ستسعى يوماً إلى الاستقلال بالاستعانة بالدول الأجنبية. (علي أ، 2002، الصفحات 98-99)

وهكذا غادر هرتزل إسطنبول في (2-8-1902 م) خائباً لم يحقق شيئاً من طموحاته بعد هذه السنوات الطويلة، وكتب في يومياته وهو يغادر إسطنبول غاضباً: "وها أن قد خلصت مرة ثانية من جب القنلة وبلاد اللصوص. وبعد تقديم التحيات تركت جب علي بابا والأربعين حرامياً". (الغامدي، 1410هـ، الصفحات 313-314)

كان رأي السلطان عبد الحميد الثاني عدم توطين المهاجرين اليهود في فلسطين لكي يحافظ العنصر العربي المسلم على تفوقه الطبيعي فيها، وكان من رأي عبد الحميد أنه إذا ما سمح لليهود بالتوطن في فلسطين فإنهم سيستطيعون في وقت قصير جداً أن يجمعوا في أيديهم وسائل القوة في المكان الذي يستقرون فيه، وفي هذه الحالة (نكون قد وقعنا قراراً بالموت على إخواننا في الدين).

وقال هرتزل: أنه يفقد الأمل في تحقيق آمالي اليهود في فلسطين وأن اليهود لن يستطيعوا دخول (الأرض الموعودة) طالما أن السلطان عبد الحميد قائماً في الحكم مستمراً فيه. (حرب، 1991، صفحة 201)

وتحركات الصهيونية العالمية، لتدعم أعداء السلطان عبد الحميد الثاني، والمتمثلون في المتمردين الأرمن، والقوميين في البلقان، وحركة حزب الاتحاد والترقي، والوقوف مع كل حركة انفصالية عن الدولة العثمانية.

خامساً: دور اليهود وجمعية الاتحاد والترقي في الإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني:

في سنة 1889م شكل جماعة من طلبة المدرسة الطبية العسكرية الأمبراطورية في إستانبول منظمة ثورية هدفت إلى عزل السلطان عبد الحميد الثاني، وكان تكوين هذه الجماعة التي كانت هي البداية الحقيقية لحركة تركيا الفتاة ضد عبد الحميد الثاني وراه الألباني إبراهيم تيمو أو أدهم كما كان يدعى أحياناً، الذي كان يدرس في المدرسة الطبية العسكرية السلطانية، فتوفرت له فرصة للتعرف على عدد من الأشخاص (حريزي، 2021، صفحة 62). وهذا يؤكد أن الماسونية كانت الأيدي المحركة من وراء الستار، ويعترف بذلك الدكتور رامزور في كتابه (تركيا الفتاة وثورة 1908) إذ يقول: "كان تنظيم الجمعية على طراز جمعية الكاربوناري الإيطالية التي تشكلت في القسم الأول من القرن التاسع عشر، ففي العطلة الصيفية للسنة السابقة لتشكل الجمعية توقف (تيمو) في برنديزي لما كان في طريقه إلى بلاده ألبانيا، وزار خلال إقامته في برنديزي ونابولي محفلاً ماسونياً برفقة أحد أصدقائه وتعلم شيئاً كافياً عن دور الكاربوناري في التاريخ الإيطالي، وقد تأثر بتنظيماتها فيما بعد لما قرر أن ينشئ في تركيا جمعية سرية تشبهها".

ومن المنتسبين الأوائل لهذه الجمعية الأسماء الآتية:

إسحق سكوتي، وشرف الدين مغمومي، وعبدالله جودت، ومحمد رشيد الشركسي، وأصاف درويش، والهرسكي علي رشدي، ومحمد غريدي، وحسن زادة علي، وحكمت أمين، وإسماعيل إبراهيم، وكريم سيباطي، ومكلي صبري، وسلانكي ناظم، ونجيب دراغا، وطلعت بك، وقواصوالي إبراهيم، وكرتيلي شفيق، وجودت عثمان.

وكان أحمد رضا -الذي أصبح فيما بعد من أشهر رجال الاتحاد و الترقى- قد هرب إلى فرنسا مدعياً زيارة معرض باريس وأخذ يرسل من هناك رسائل إلى السلطان ينتقد فيها الأوضاع ويبيدي رأيه في كيفية الإصلاح، وعندما علم به الاتحاديون عرضوا عليه أن يمثل الجمعية في باريس، بوساطة أحمد ورداني والدكتور ناظم وعلي زهدي بك -الذين هربوا إلى أوروبا-، وقبل أحمد رضا هذه المهمة، ومن ذلك الحين تبدل اسم الجمعية إلى (جمعية الاتحاد والترقي).

أما في إسطنبول فسرعان ما انكشف أمر هذه الجمعية وألقى القبض على معظم أعضائها وقدموا إلى المحكمة العسكرية وأصدرت بحقهم أحكاماً مختلفة بالسجن فقط، ولم يقض هؤلاء مدة السجن، وذلك لعفو السلطان عنهم. ومما يدل على سماحة السلطان عبد الحميد الثاني بينما كانت المحكمة العسكرية على أتم استعداد لمعاقبة المتآمرين عفا عنهم، وكان ذنبه الوحيد هو عفوهم على عن هؤلاء الأشخاص الذين استهدفوا عرشه، وكان من الأفضل وبدلاً من الشفقة علي هؤلاء الاتراك الذين كانوا خدماً وألعوبة في يد الماسونية واليهودية والإمبريالية الغربية، أن يشفق على أمته فيقضي عليهم وهم في أول الطريق وأن يقتلهم من جذورهم.

وبدأت الجمعية تتسع تدريجياً، وكثر الهروب إلى أوروبا وخاصة إلى باريس، حيث تكونت هناك زمرة منهم كان على رأسهم أحمد الرضا، وبدأت الدول الأجنبية تمد يد المساعدة إلى الاتحاديين، ووزعت الجرائد من خلال نقل صحيفة داخل باريس.

ورغم العفو السلطاني عنهم، إلا أنه لم يثمر فيهم، والدليل على ذلك القاء القبض مرة أخرى على معظم رؤوس الاتحاديين في إسطنبول، وعفا السلطان للمرة الثانية عنهم واكتفى بعقوبة النفي وتحديد الإقامة في المنفى لهؤلاء المتآمرين عليه.

ولا ينكر الماسونيون الذين أصدروا كتاباً لهم في تركيا باسم (الماسونية في تركيا والعالم) دورهم في هذه المؤامرة إذ كتبوا فيه ما يأتي: "لم يستطع عبد الحميد الثاني السماح للحركة الماسونية بالعمل لأنها كانت تحمل مبادئ الحرية، فقام بإغلاق محافلها، ومع ذلك فقد استمرت الحركة الماسونية بشكل سري في عملها طوال السنوات 1876-1909م. وتأسس المحفل التركي الكبير المرتبط بالمحفل الإيطالي الكبير المسمى بمحفل (ريزورتا) في سنة 1884م من قبل (سافا باشا) وقد انتشرت الماسونية بشكل خاص في سلانيك وحواليها، ومع أن عبد الحميد حاول أن يحد ويشل الحركة الماسونية هناك، إلا أنه لم يوفق في مسعاه وقد قامت هذه المحافل، لاسيما محفل (ريزورتا) ومحفل (فاريناس) بدور كبير في تأسيس وتوسيع حركة جمعية الاتحاد والترقي. كما كان للماسونيين دورهم في إعلان الحرية سنة 1902م". (علي أ، 2002، الصفحات 213-216)

وحرضت هذه الحركة الأهالي إلى القيام بمظاهرات صاخبة في سلانيك، ومناشير وأسكوب، مطالبين بإعادة الدستور، كما هددوا المتظاهرين بالزحف على القسطنطينية. الأمر الذي أدى بالسلطان إلى الرضوخ لمطالب المتظاهرين؛ حيث قام بإعلان الدستور، وإعادة البرلمان، وذلك في (1908م).

إن الصهيونية العالمية لم تقتصر على الانقلاب الدستوري لعام (1908م)، بل تعاونت مع جمعية الاتحاد والترقي لتحقيق مآرب أخرى في فلسطين، وعليه كان لا بد من التخلص من السلطان عبد الحميد الثاني نهائياً، ولذلك دبرت أحداث (31 أبريل 1909م) في استانبول، وترتب على أثرها اضطراب كبير، قتل فيه بعض عسكر جمعية الاتحاد والترقي، الذي عرف بحادث 31 مارت.

وقد خطط لهذا الاضطراب الكبير في العاصمة الأوروبية و اليهودي مع رجال الاتحاد والترقي، وتحرك على أثره عسكر جمعية الاتحاد والترقي من سلانيك، ودخل إستنبول، وبهذا تم عزل خليفة المسلمين السلطان عبد الحميد الثاني من كل سلطاته المدنية والدينية، ثم وجهت إليه جمعية الاتحاد والترقي التهم التالية:

1- تدبير حادث 31 مارت.

2- إحراق المصاحف.

3- الإسراف.

4- الظلم وسفك الدماء.

مع أن جمعية الاتحاد والترقي العثمانية تبنت الأفكار الغربية المضادة للإسلام، ولل فكر الإسلامي؛ لكنها استغلت الدين عند مخاطبتها للناس للتأثير فيهم، ولكسب أكبر عدد من الانصار لهم في معركتهم ضد السلطان عبد الحميد الثاني، وفعلاً نجحوا في ذلك. ومن ذلك الشعارات في بياناتها إلى العثمانيين: (أيها المسلمون: كفانا أن نقوم بدور المتفج على سلطان جبار، عديم الإيمان، يسحق القرآن تحت أقدامه، وكذلك يسحق الضمير والإيمان) وغيرها من البيانات المؤثرة باسم الدين.

كما قام الانقلابيون بالضغط على مفتي الإسلام محمد ضياء الدين من أجل إصدار فتوى لخلع السلطان عبد الحميد، وفي يوم الثلاثاء السابع والعشرين من شهر أبريل عام (1909م)، اجتمع (240) عضواً من مجلس الأعيان في جلسة مشتركة قرروا فيها بالاتفاق خلع السلطان عبد الحميد الثاني.

وكتب مسودة الفتوى الشيخ نائب حمدي أفندي المالي، لكن أمين الفتوى نوري أفندي الذي دعي للاجتماع رفض هذه المسودة، وهدد بالاستقالة من منصبه إن لم يجر تعديل على تلك المسودة، وأيده في ذلك عدد من أنصاره من النواب، فعدل القسم الأخير على أن يقرر مجلس المبعوثان عرض التنازل عن العرش، أو خلعه.

وكان نص الفتوى كالتالي (الموقع عليها من شيخ الإسلام محمد ضياء الدين أفندي، قد وافق عليها مجلس المبعوثان بالإجماع" إذ قام إمام المسلمين زيد فجعل ديدنه طي وإخراج المسائل الشرعية، وجمع الكتب المذكورة والتبذير، والإسراف من بيت المال، واتفاقية خلاف المسوغات الشرعية، وقتل، وحبس، وتغريب الرعية بلا سبب شرعي وسائر المظالم الأخرى، ثم أقسم على الرجوع عن غيه، ثم عاد، فحنث، وأصر على إحداث فتنة ليخل بها وضع المسلمين كافة، فورد من المسلمين من كل الأقطار الإسلامية بالتكرار ما يشعر باعتبار زيد هذا مخلوعاً، فلوحظ أن في بقائه ضرراً محققاً، وفي زواله صلاحاً، فهل يجب على أهل الحل، والعقد، وأولياء الأمور أن يعرضوا على زيد المذكور التنازل عن الخلافة، والسلطنة، أو خلعه من قبلهم. الجواب: نعم يجب).

قُرئت هذه الفتوى في الاجتماع المشترك للمجلس الملي، فصرخ النواب الاتحاديون نريد خلعه، وبعد مداوات تمت الموافقة على خلع السلطان عبد الحميد الثاني. وبتكليف من جمعية الاتحاد والترقي تم تكوين لجنة لإبلاغ خليفة المسلمين، وسلطان الدولة العثمانية عبد الحميد الثاني بقرار خلعه، وكانت هذه اللجنة تتألف من:

1-إيمانويل قراصو: وهو يهودي اسباني، وهو أحد قادة الاتحاد والترقي.

2-آرام: وهو أرمني عضواً في مجلس الاعيان العثماني.

3-أسعد طوبطاني: وهو ألباني، نائب في مجلس المبعوثان العثماني.

4- عارف حكمت: وهو فريق بحري عضو مجلس الأعيان، وهو كرسي عراقي.

يروى السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراته تفاصيل هذه الحادثة في مذكراته، فيقول: "إن ما يحزنني ليس الإبعاد عن السلطة، ولكنها المعاملة غير المحترمة التي ألفاها بعد كلمات أسعد باشا هذه، والتي خرجت عن كل حدود الأدب، حيث قلت لهم: إنني أنحني للشرعية، ولقرار مجلس المبعوثان، وذلك تقدير العزيز العليم، سوى أنني أؤكد بأنه لم يكن لي أدنى علاقة لا من بعيد، ولا من قريب بالأحداث التي تفجرت في 31 مارس، ثم أردف قائلاً: (إن المسؤولية التي تحملتها ثقيلة جداً) ثم أشار عبد الحميد إلى قراصو قائلاً: (ما هو عمل هذا اليهودي في مقام الخلافة؟ وبأي قصد جئتم بهذا الرجل أمامي؟. (الصلابي، كيف تمت الإطاحة بالسلطان عبد الحميد، 2019)

وُفي السلطان إلى سلانيك ليقتضي هناك ما تبقى من عمره، ولكنه عاد إلى استنبول بعد ما تفجرت الحرب البلقانية؛ حيث توفي في 1918م. (بيات، 2003، صفحة 465)

وهكذا فقد تمكن أعداء الدولة العثمانية وبالتعاون مع عملائهم داخل الجيش العثماني وأجهزة الدولة الأخرى من تحقيق مرادهم والإطاحة بحكم السلطان عبد الحميد وبذلك تخلصوا من أكبر عقبة تقف أمام تحقيق أطماعهم الاستعمارية في البلاد الإسلامية عموماً، ومخططاتهم الاستيطانية في فلسطين خصوصاً.

وقد كان السلطان عبد الحميد على وعي كامل بأن خيوط المؤامرة المحاكة ضده في أيدي اليهودية العالمية لعدم استجابته لبيع القدس وفلسطين لهم. يقول حسام الدين ارتوك وهو أحد رؤساء الأمن القومي السابقين في تركيا في كتابه (ما وراء الأستار في عهدين) (قال لي مرة صديقي ملازم أول خيالة: (عندما كنت في حراسة السلطان عبد الحميد شكنا لي السلطان المخلوع في أحد الأيام قائلاً: "إن أشد ما آلمني هو تبليغي بقرار الخلع من قبل اليهودي الماسوني، فأنا لا أستطيع نسيان (عمانوئيل قره صو) من بين وفد المبعوثين (النواب) الذين جاءوا إلى يلدز، لقد كان هذا إهانة لمقام الخلافة. ونحن جميعاً نعلم مدى الحقد الذي يكنه اليهود منذ زمن الرسول - صلى الله عليه وسلم- للإسلام ولمقام الخلافة، وعندما كنت على عرش السلطنة العثمانية جاءني في أحد الأيام (تيودور هرتزل) مؤسس المنظمة اليهودية العالمية مع رئيس الحاخاميين وذلك من أجل غاية صهيونية، وقبلت الزيارة للاستماع إليهم لمعرفة مقاصدهم فكان طلبهم هو الحصول على وطن لليهود، وكانوا يقترحون القدس لذلك حتى إن تيودور هرتزل قال بلا خجل: (أحب أن أعرض على جلالتمك بأننا مستعدون لتقديم الملايين التي ترونها مناسبة من الذهب حالاً من أجل القدس).

(شعرت بأن الدم يطفرف إلى رأسي تأمل لقد وصلت الجرة بهذين اليهوديين إلى عرض الرشوة في مقام سلطتنا صرخت بهما أخرجنا من هنا حالاً.. إن الوطن لا يباع بالمال) وعندما دخل رجال القصر أمرتهم بإحراجهم.

ومنذ ذلك الوقت ناصبني اليهود العدا، وكل ما أقاسيه في سلانيك هو جزاء عدم إعطائي وطناً لليهود. " (علي أ، 2002، الصفحات 216-217)

قد حاول بعض المؤرخين الأجانب تشويه سيرة السلطان عبد الحميد والتشكيك في موقفه الإسلامي الصامد إزاء الهجرة اليهودية إلى فلسطين فقالوا أن عبد الحميد وافق على بيع جزء من فلسطين مقابل خمسين مليون فرنك من الذهب ولم يستطع اليهود جمعها.

وهذا الرأي غير صحيح وليس له سند علمي أو تاريخي. ثم إن السلطان عبد الحميد كان معروف بالذكاء والمهارة والدبلوماسية في تسيير الأمور ومتابعة دقائق الأشياء، ثم أن السلطان كان على دراية تامة في ذلك الوقت أن اليهود كانوا

أصحاب رؤوس أموال ضخمة ومسيطرين على البنوك وأسواق الصرافة في العالم، هذا بالإضافة إلى مساعدة الدول الأوروبية لهم مادياً ومعنوياً. ولن يعجزوا عن دفع خمسين مليون فرنك ذهب. كما أن السلطان عبد الحميد كما رأينا أنه كان طيلة حكمه يقوم بإصدار القرارات التي تتضمن منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وقد شهد له بذلك الأعداء قبل الأصدقاء، وصرح هرتزل أنه لن يستطع دخول الأرض الموعودة طالما أن السلطان عبد الحميد قائم في الحكم مستمر فيه. (حلاق، 1978م، صفحة 315)

الخاتمة: وقد توصلت الباحثة من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

- 1- يعتبر السلطان عبد الحميد الثاني هو أول من شعر بالخطر الصهيوني على فلسطين.
- 2- بالرغم من المشاكل الاقتصادية والمالية التي شهدتها الدولة العثمانية في ذلك الوقت إلا أن السلطان لم يرضخ لمطالب اليهود لبيع فلسطين.
- 3- سماحة السلطان عبد الحميد وعفوه على الاتحاديين كان سبب من أسباب نجاحهم في الإطاحة بحكمه.

قائمة المصادر والمراجع:

- أورخان، محمد، علي. (2002). السلطان عبد الحميد الثاني وأحداث عهده. إسطنبول: بيوك جاملجة.
- حسان علي حلاق. (1978م). موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909. بيروت: دار الأحد البحيري اخوان.
- سعيد الغامدي. (1410هـ). موقف السلطان عبد الحميد الثاني من اليهود في فلسطين. مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الثاني.
- سيد محمد السيد. (1996). دراسات في التاريخ العثماني (المجلد الأول). القاهرة: دار الصحوة للنشر والتوزيع.
- علي سلطان. (بلا تاريخ). تاريخ الدولة العثمانية. مكتبة طرابلس العلمية العا
- علي محمد الصلاحي. (2012). السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة والجامعة الإسلامية وأسباب زوال الخلافة العثمانية. بيروت: المكتبة العصرية صيدا.
- علي محمد الصلاحي. (2019). كيف تمت الإطاحة بالسلطان عبد الحميد. ترك برس
- فاضل بيات. (2003). دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية (المجلد الأول). بيروت، لبنان: دار المد الاسلامي